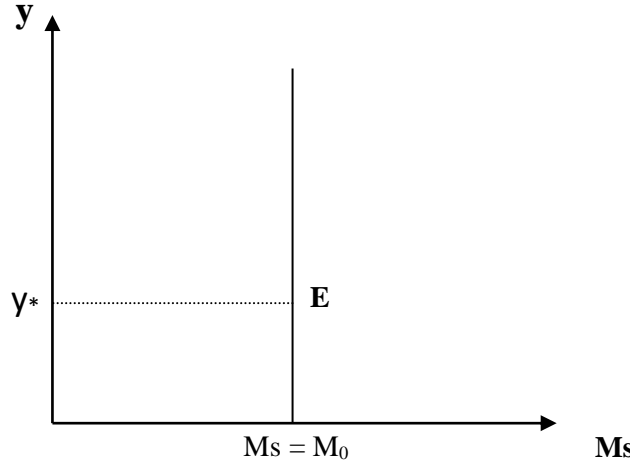


يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليه، والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات.

1. عرض النقود:

يعتبر عرض النقود في المدرسة الكلاسيكية متغيراً مستقلاً تحدده السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وهو عبارة عن قيمة ثابتة، أي أن $M_s = M_0$ ويمكن تمثيله بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (11): عرض النقود



2. الطلب على النقود

لتحديد معادلة الطلب على النقود نعتمد على النظرية الكمية للنقود والتي مرت بعدة مراحل، وتقوم هذه النظرية على أساس أخذ النقود كعامل أساسي في تحديد مستويات الأسعار، وتأخذ النظرية النقود كأى سلعة من السلع وتتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها، فالزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض قيمتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وارتفاع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار، أي أن الزيادة في كمية النقود (المعروض النقدي) سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار، ولقد صاغ الاقتصادي الأمريكي " ارفنج فيشر " هذه النظرية رياضياً في شكل معادلة عرفت بمعادلة التبادل والتي نتناولها فيما يلي:

أ. معادلة التبادل لفيشر:

تمت صياغة المعادلة من قبل الاقتصادي فيشر سنة 1917 والتي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها وذلك لتحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار، ومعادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود وقيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها بالنقود، أي أن عملية التبادل تتم بين طرفين:

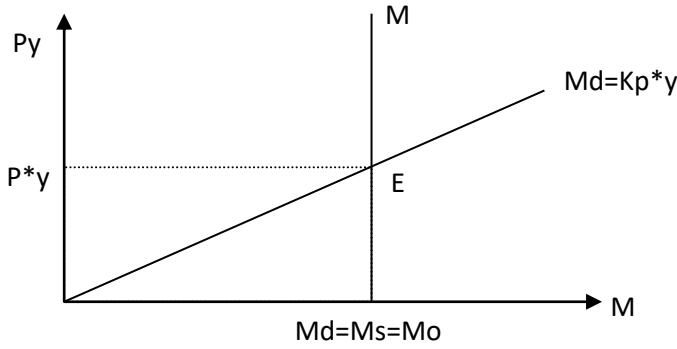
- **طرف سلعي:** يمثل قيمة السلع والخدمات المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع والمعاملات مضروبة في أسعارها P.T.
- **طرف نقدي:** ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة مضروبة بسرعة دورانها M.V، وعليه فإن معادلة التبادل لفيشر تأخذ الشكل التالي:

$$M.V = P.T$$

حيث أن:

M : عرض النقود. V : سرعة دوران النقود.

T : حجم المعاملات. P: سعر المعاملات.



وقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات هي:

- افتراض ثبات حجم الإنتاج في المدى القصير لأنه يعتمد على مستوى التشغيل التام وهو الوضعية المعتادة في التحليل الكلاسيكي.

- افتراض أن سرعة دوران النقود ثابتة في الأجل القصير، حيث ترتبط بعادات وتقاليد الأفراد في حفظهم للنقود، وبما أن هذه العادات لا تتغير في الأجل القصير فإن الكلاسيك يعتبرون أن سرعة تداول النقود ثابتة. وحتى يمكننا فهم العلاقة الموجودة بين M و P يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط، وهي وسيلة لتعويض عملية المقايضة لذلك فإن الأفراد لا يقبلون على الاحتفاظ بالنقود في شكلها النقدي بل يتم تكوين احتياطات من أجل المبادلة في المستقبل.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج استبدل حجم المعاملات (T) بالدخل الوطني (y) وسعر المعاملات بالمستوى العام للأسعار، فأصبحت المعادلة كالتالي: $M.V = P.y$ والتي سميت بصيغة دوران الدخل، وهذه المعادلة توضح العلاقة الطردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، أي أن الزيادة في عرض النقود من طرف البنك المركزي في ظل ثبات الإنتاج ستتحول إلى ارتفاع في الأسعار وهذا ما سمي بالنظرية الكمية للنقود.

وعليه فإن معادلة الطلب على النقد معطى بالشكل:

$$Md = \frac{1}{V} P.y$$

ب.صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

أشار الاقتصادي بيجو إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام بمختلف المعاملات الجارية لتوفير الضمان والأمان، هذه النسبة المحتفظ بها من النقود يرمز لها

$$\text{بالرمز } k \text{ وهي مقلوب سرعة دوران النقود } K = \frac{1}{V}$$

وحسب اقتصاديو مدرسة كامبردج أمثال الفريد مارشال و بيجو فمن بين العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة : سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة، وأسعار السلع، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات من هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في المدى القصير أو تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي :

$$Md = K.P.y$$

حيث:

y : الدخل الوطني.

$$K = \frac{1}{V} \text{ : نسبة الاحتفاظ النقدي}$$

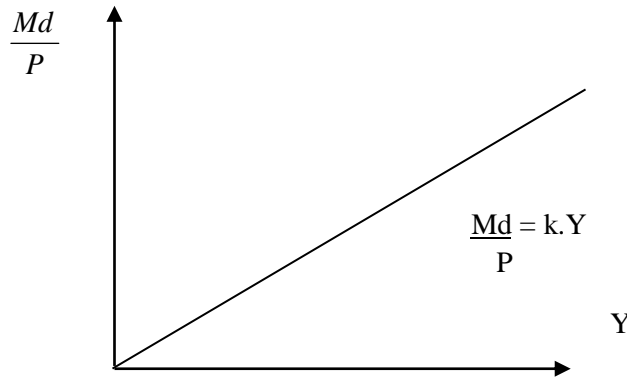
وبقسمة طرفي المعادلة على P نجد:

$$= K \cdot Y \frac{Md}{P} \text{ ويمكن إعطاؤها الشكل التالي:}$$

$$MD = K \cdot Y$$

حيث MD هو (الطلب على النقود بالقيمة الحقيقية) والشكل التالي يوضح معادلة كامبردج للأرصدة النقدية الحقيقية:

الشكل رقم (12): الطلب على النقود



ج. توازن سوق النقود :

يتحدد التوازن في سوق النقود عندما يتساوي عرض النقود Ms مع الطلب على النقود Md، يتولى البنك المركزي تحديد كمية النقود أي أن : Ms = Mo، أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج

$$= K \cdot Y \frac{Md}{P} \text{ الكلاسيكي يعطى بالمعادلة التالية:}$$

وبتحقيق شرط التوازن نجد:

$$\frac{Md}{P} = K \cdot Y$$

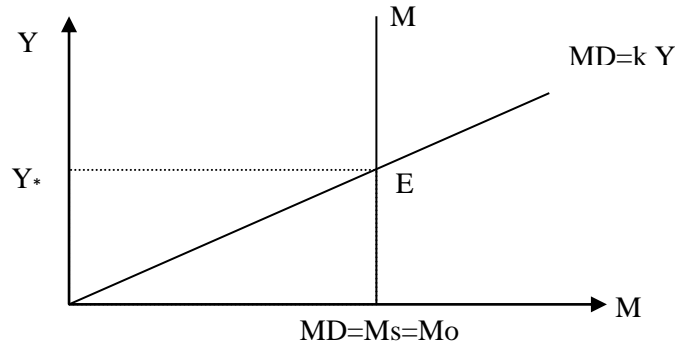
$$M_o = M_s$$

ومنه:

$$M_o = K Y$$

$$MD = KY = M_o \text{ أي أن عند التوازن}$$

الشكل رقم (13): توازن سوق النقود



خامسا: التوازن الكلي الكلاسيكي

يتحقق التوازن الكلي من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق النقود، يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي:

1.

$$N_s = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$N_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \quad 2.$$

$$Y = f(N) \quad 3.$$

$$I = S \quad 4.$$

$$I = f(i) \quad 5.$$

$$S = f(i) \quad 6.$$

$$M.V = P.y \quad 7.$$

من (1) و (2) يمكننا تحديد حجم العمل (N) ومعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج في معادلة (3) نحصل على الإنتاج Y ، وبتحديد حجم الإنتاج يمكن استنتاج حجم الادخار المناسب له من خلال المعادلة (4) وبتعويض حجم الادخار في المعادلة (5) يمكن تحديد حجم الاستثمار وسعر الفائدة التوازني، وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة (7) مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود وأن كمية النقد (M) هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية فإنه يمكن تحديد مستوى السعر (P)، وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (W) وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي متناسقا.

والتمثيل البياني للنموذج موضح بالشكل التالي :

الشكل رقم (14): التوازن الكلي الكلاسيكي

